النهار ٢٣ شباط ٢٠٢٣

قضايا

سياسة نفي المواطن والدولة في لبنان

الأب صلاح أبوجوده اليسوعي
أستاذ في جامعة القدّيس يوسف

"الإنسان اللاسياسيّ أسوأ الوحوش كلّها"

(أرسطو)

من نتائج ظاهرة تشويه العمل السياسيّ المريعة في لبنان تحويل الشعب ومؤسّسات الدولة، إبّان الأزمات الداخليّة الشديدة خصوصًا، إلى وسائل ضغط تستخدمها الأطراف السياسيّة المتحكّمة بالمشهد السياسيّ بوجه بعضها بعضًا، فتدمّر، بمفارقة ساخرة، ما تدّعي العمل من أجله. وخير مثال على ذلك أسلوب التعطيل المتّبع الذي يطال انتخاب رئيسٍ للجمهوريّة، وعمل المجلس النيابيّ، وعمل مجلس الوزراء، وعمل القضاء... واللافت في هذا الشأن أيضًا، إذا نظرنا إلى مسار أحداث لبنان منذ ما بعد الاستقلال إلى اليوم، هو أنّ الأطراف الخارجيّة الفاعلة على الساحة اللبنانيّة سياسيًّا و/أو عسكريًّا، بقدر ما تعتمد على الخلافات الداخليّة لتخدم مصالحها، فإنّ الأفرقاء المحلّيين المتخاصمين يوظّفونها على نحوٍ يُفاقم

من استخدام الشعب ومؤسّسات الدولة في لعبة الضغط المتبادل. ونجد، في المراجعة التاريخيّة نفسها، أنّ تشويه العمل السياسيّ المذكور قد اتّخذ خطًّا تصاعديًّا، وبوجه خاصّ منذ ما بعد اتّفاق الطائف إلى اليوم، بحيث بلغنا مرحلة انحلال الدولة بالكامل.

يقول أرسطو في كتابه الموسوعيّ "السياسة" إنّ الإنسان حيوان سياسيّ بقدر ما يجمع في حياته الاجتماعيّة بين القانون والعدالة، محترمًا القواعد الاجتماعيّة التي ترسم إطار العيش معًا. لذا، فإنّ الانقطاع عن العدالة والقوانين المستمدّة منها، يحوّل الإنسان إلى أسوأ الوحوش كلّها، لا سيّما وأنّ الإنسان يتمتّع بقدرات عقليّة يمكنه توظيفها بطريقة منحرفة أو شرّيرة. ومن الجليّ أنّ التربية على حبّ العدالة واحترام القانون تعبّر عن شعور شديد بالمسؤوليّة تجاه الشعب الذي يكوّن الدولة، ويسعى ليبلغ خيره الأسمى في ظلّها. يمكن، بالتالي، إدراك جسارة تشويه العمل السياسيّ في لبنان، إذ إنّ نتائجه تُظهِر، لا عدم اكتراث الكثير من السياسيّين بالعدالة والقانون فحسب، بل نوعيّة علاقتهم السيّئة بالشعب نفسه. فعوض أن يهدف العمل السياسيّ إلى تحسين حياة المواطنين من خلال تحسين عمل مؤسّسات الدولة تحسينًا متواصلاً، وتعزيز التضامن الداخليّ والسلم الأهليّ، نجده يحوّل الشعب إلى ورقة ضغط في المناورات السياسيّة، ويفكّك المؤسّسات كافّة.

ولكن إذا كانت مشكلة التشويه المذكور تبدو أخلاقيّة بامتياز لغاية الآن، إذ تفيد غياب المبادئ السياسيّة وأهداف العمل السياسيّ عن طريقة تعاطي العديد من السياسيّين المحليّين بالشأن العامّ، فثمّة سؤال يُطرح عن سبب أو أسباب هذه الظاهرة، وعمّا يحول دون الارتقاء بطريقة الممارسة السياسيّة. ويُلاحظ في هذا الصدد أمران مترابطان: الأمر الأوّل، استمرار حالة عداء مرضيّة مزمنة بين العديد من الأفرقاء المحليّين، في الوقت نفسه، شخصيّة الطابع، ولا سيّما عندما تكون داخل الجماعة الواحدة، وطائفيّة الطابع عندما تكون على مستوى المجتمع. والأمر الثاني، ضعف بل غياب الخطاب الوطنيّ الجامع؛ إذ تبقى المطالب والهواجس والمناورات تدور حول مصالح شخصيّة أو طائفيّة أو الأمرَين معًا، ويتمّ العمل من أجل تحقيقها من خلال تفاقم ظاهرة التشويه المذكورة سابقًا، بغطاء من الشعارات الطائفيّة والوطنيّة الفارغة.

ولعلّ أحد الأسباب الرئيسيّة التي تؤدّي إلى سلوك الممارسة السياسيّة مسلكًا تقهقريًّا، ترابط أمرَين اثنين في خلفيّة تركيبة المجتمع الطائفيّة، ساهمت الأحداث الإقليميّة وضعف التفاهمات المحليّة، وتحديدًا الميثاق الوطنيّ واتّفاق الطائف، في استفحالهما: أمّا الأمر الأوّل فهو استمرار التشكيلات الطائفيّة الخاصّة التي تجمع بين الدّين والثقافة والهويّة تبعًا للمسار التاريخيّ لكلّ طائفة؛ وأمّا الأمر الثاني فيتّصل بوراثة نموذج شرقيّ قديم في الحكم يقوم على الولاء الشخصيّ للمقاطعجيّ أو الأمير، مثل النموذج الذي يتكلّم عليه إيليا حريق ودومينيك شوفالييه وغيرهما، والذي ساد جبل لبنان أثناء حكم العثمانيّين. وممّا لا شكّ فيه أنّ إخفاقات الحداثة في العالم العربيّ، واندلاع الصراع العربيّ–الإسرائيليّ، وسقوط التيّارات العروبيّة القوميّة واليساريّة، وصولاً إلى صعود الإسلام السياسيّ، خلق جوًّا ملائمًا لتقوية هذا النموذج على حساب تراجع خصائص الدولة الوطنيّة الحديثة المألوفة. فاستمرّ ارتباط الشرعيّة السياسيّة الفعليّة (لا الدستوريّة) بالولاء للمرجع الطائفيّ المشخصن في الغالب، بحيث ينشأ الأفراد على الاتّكال على المرجع المذكور والإخلاص له إلى حدّ تأليهه أحيانًا، بعيدًا عن كلّ فكرة لمصلحة عامّة أو خير عامّ. وفي المقابل، لا تجد المرجعيّات المتنافسة على السلطة والغنى أيّ حاجة إلى خلق وحدة اجتماعيّة حقيقيّة تؤدّي إلى تكوين أمّة فعليّة وقيام دولة حديثة، بل يهمّها المحافظة على الانقسامات السياسيّة لأنّ سلطتها متوقّفة على استمرارها. فلا عجب، بالتالي، أن يكون الناس أشبه بأرقام أو مجموعة متماثلة يمكن توظيفها بسهولة من خلال تضخيم الخوف من الآخر أو باسم الحفاظ على حقوق الطائفة ومصالحها.

أمّا أنّ الميثاق الوطنيّ واتّفاق الطائف يساهمان في تفاقم تشويه العمل السياسيّ، فذلك أنّهما يقومان كليهما على التمثيل الطائفيّ في الحكم، وفهم لبنان فسحة عيش معًا لطوائف متعدّدة. وهذا يعني، عمليًّا، أنّ الحلقة الجهنميّة التي تُمارس السياسة فيها ستبقى حيّة، ويبقى الفرد فيها أسير جماعته. وما دام الفرد أسير انتمائه الطائفيّ، فلا ولادة للمواطن، وبالتالي، لا تجديد للحياة السياسيّة ولا قيام للدولة الحديثة.

يتكلّم الكثير من السياسيّين ورجال الدّين والفكر حاليًّا على أهميّة احترام روح الميثاق الوطنيّ واتّفاق الطائف، والاستناد إليهما لإحياء مؤسّسات الدولة ووقف الانهيار الاقتصاديّ والماليّ، بعيدًا عن سياسات التحدّي واستعادة طروحات التقسيم والفدراليّة. وقد يمكن أن يتحقّق هذا الأمر من خلال التوافق على حكم وسطيّ يرافقه توافق القوى الخارجيّة المؤثّرة في القرار الداخليّ. غير أنّ تغييرًا أساسيًّا في العمل السياسيّ يفتح آفاقًا وطنيّة جديدة، لا يمكن أن يحصل ضمن ذهنيّة الميثاق والطائف. لذا، من الملحّ أن تطوّر الأوساط المقتنعة بعقم الطائفيّة ومساوئها خطابًا وطنيًّا جامعًا، يؤسّس لثقافة وطنيّة ديموقراطيّة مناهضة للثقافة الطائفيّة. وبكلام آخر، يحتاج لبنان إلى تغيير طبيعة صراعه الداخليّ، من صراع بين سياسيّين بناءً على خلفيّات طائفيّة، إلى صراع بين طائفيّين ولاطائفيّين. وفي الواقع، إنّ عناصر الثقافة اللاطائفيّة حاضرة في لبنان، وتحتاج إلى تظهير وعقلنة وترجمة في مشاريع عمليّة. وهذه العناصر على نوعين: نوع أوّل ينتج من خبرة الطائفيّة نفسها. فمن مِنَ اللبنانيّين لم يعانِ من نتائج الطائفيّة؟ فإذا كانت نتائج الطائفيّة مهلكة للجميع، باستثناء من يعيشون منها، ألا يمكن أن يصبح اختبارها نفسه دافعًا لتجاوزها باتّجاه ثقافة أسمى؟ ونوع ثانٍ ينتج من انفتاح لبنان الثقافيّ وتأثّر الكثير من اللبنانيّين، ولا سيّما أوساط الشبيبة، بمكتسبات الحداثة، وبوجه خاصّ كرامة الإنسان وحقوقه وفرادته، ومبادئ الديموقراطيّة. ولقد عبّرت الانتفاضة الشعبيّة في ١٧ تشرين الأوّل ٢٠١٩، على أقلّه في أيّامها الأولى، بطريقة عفويّة وغير جليّة على تلك العناصر. فرفض الحكم الطائفيّ وما ينطوي عليه من فساد وزبائنيّة وسرقة كان واضحًا؛ وفي الوقت نفسه، كانت واضحة أيضًا رغبة اللبنانيّين المنتفضين في أن يُعترف بهم مواطنون أفراد، لا مجرّد أرقام في جماعات طائفيّة. يقول الفيلسوف الألمانيّ هيغل: "أصغِ بالحريّ إلى الغابة التي تنمو، لا إلى الشجرة المتساقطة".